طالب بضرورة تشديد الرقابة عبر هيئة مختصة لحماية القطاع من المتنفذين

الحمد: وقف الارتفاع غير المنطقي والمفتعل لمواد البناء مسؤولية «وزارة التجارة»

يتوجب وضع ضوابط لاختيار شركات المقاولات وتوفير مزيد من الأيدي العاملة

توجيه المواطن للاستيراد من الخارج ليس حلاً للمشكلة بل يزيدها تعقيداً

دعا الرئيس التنفيذي لمؤسسة مستشار البناء للمقاولات عبدالله الحمد ، وزارة التجارة والصناعة والجهات الرقابية إلي ضرورة اتخاذ التدابير العاجلة لارتفاع أسعار مواد البناء وعلي رأسها الحديد الذي شهد ارتفاعا مبالغا فيه خلال الأيام الماضية نتيجة لعدم وضع الحلول في وقتها ، مؤكدا أنه حذر من هذه الارتفاعات والتي كانت متوقعة نتيجة للعوامل الخارجية التي تدفع إلي ارتفاع تكلفة المواد الخام في بلد المنشأ ومنها ارتفاع تكاليف الشحن وغيرها مما يتطلب حلولا مدروسة بالكويت لكوننا لا نستطيع التحكم في العرض والطلب.

واضاف الحمد في تصريح صحفي أن هناك حلول يمكن اتخاذها من قبل متخذي القرار في الوزارة ومن خلال سن تشريعات أو قانون يقضي بمنع الحكومة للارتفاع الغير مبرر عبر عدة نقاط منها علي سبيل المثال دراسة تكلفة المواد، مضافا إليه تكاليف الشحن ولذلك تستطيع وزارة التجارة بالقانون وقف الارتفاع الغير منطقي والمفتعل من قبل المستوردين ،فضلا عن ذلك يمكن للجهات الرقابية ووزارة التجارة أن تحدد الأسعار بناء علي المعطيات والتكاليف الحقيقية إضافة إلي ذلك يجب علي الدولة أن تدعم شركات المقاولات الموثوقة .وقال الحمد إن توجيه المواطن نحو الاستيراد من الخارج بذاته لا تعتبر حل للمشكلة ، بل يزيدها تعقيدا كونها بابا اخرا لارتفاع الاسعار الخارجية ومنها النصب في الشحن وعملية وصول البضاعة الى الكويت ، خاصة وأن المواطن قد لا يملك الخبرة والقدرة لتحديد السعر عند الشراء، وذكر أن انشاء هيئة أو جهة مختصة بمواد البناء لديها السلطة في التعاملات الخارجية وتحديد الأسعار سوف يحقق التوازن في الأسعار وبدورها تضع الضوابط لدخول المنتجات بأسعارها المنطقية وفقا للتكاليف المعتادة والتي تطرأ لأي سبب حتي لا يستغل ضعاف النفوس الارتفاعات البسيطة بمضاعفاتها دون رقابة أو جهة تمنعها من ذلك التصرف .

ولفت إلي أن الأصل في حل المشكلة وضع الضوابط والرقابة عن طريق تحديد نقاط المشكلة قبل حدوثها حتي نتجنب تكرار هذه المعوقات ، مشددا علي ضرورة تشخيص الوضع ودراسته مسبقا واتخاذ التدابير السريعة ومنها للفترة المقبلة ضرورة جلب العمالة وتوفيرها بشكل جيد لوضع حد لارتفاع الأجور وأيضا تعزيز الدور الصناعي المحلي وتحسين وضع قطاع المقاولات ، تجنبا لحدوث مثل هذه التحديات التي تواجه المواطن والمقاول في وقت واحد وبسبب نقص او ضعف الرقابة تتفاقم المشكلات.

عبدالله الحمد

بودي: إيرادات «بيت الأوراق المالية» تأثرت سلباً بأزمة وباء «كورونا»

الشركة قامت بتخفيض جميع تكاليف الموظفين بنسبة 27 ٪ وأيضاً المصروفات العمومية والإدارية بنسبة 40 ٪

جانب من العمومية

انعقدت الجمعية العمومية العادية وغير العادية لشركة بيت الأوراق المالية عن عام 2020، وترأس الاجتماع إبراهيم يوسف الغانم –رئيس مجلس الإدارة حيث رحب بالحضور وتم اعتماد كافة البنود الواردة على جدول الأعمال.

إتمام الاندماج مع شركة الأمان للاستثمار

هذا وقد صرح إبراهيم يوسف الغانم، رئيس مجلس الإدارة، أنه قد تم بحمد الله إتمام الاندماج بين شركة بيت الأوراق المالية وشركة الأمان للاستثمار في شهر مارس 2020 بطريق الضم وفقا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، حيث أصبحت شركة بيت الأوراق المالية هي الشركة الدامجة وشركة الأمان للاستثمار هي الشركة المندمجة.

أزمة وباء كورونا وآثارها

كما صرح فهد فيصل بودي الرئيس التنفيذي للشركة، بأنه نظرا للآثار السلبية التي نجمت عن أزمة وباء كورونا COVID-19 التي عصفت بالعالم والمنطقة ومن ضمنها دولة الكويت، فقد تأثرت الإيرادات بأزمة وباء كورونا بسبب الحظر الصحي وتوقف الأنشطة خلال العام، الأمر الذي اضطر الشركة للتعامل مع هذا الموقف الاستثنائي وأخذ مخصصات انخفاض في القيمة للشركات ذات العلاقة نتج عنه تحقيق الشركة لصافي خسارة قدرها 7.8 مليون د ك لعام 2020 تعادل 14.7 فلس للسهم الواحد. وفي هذا الإطار، فلم تقف إدارة الشركة ساكنة، بل بادرت بالتخفيف من أثر الخسارة على المساهمين، حيث قامت بتخفيض جميع تكاليف الموظفين بنسبة 27 % وأيضاً المصروفات العمومية والإدارية بنسبة 40 % خلال عام 2020.

أهم أحداث وأنشطة عام 2020

كما أوضح بودي أيضاً بأنه وتعزيزاً لتوجه الشركة الأساسي في نشاط إدارة الأصول، فقد استمرت الشركة بنجاح والحمد لله في نشاط إدارة الأصول المدرجة بالأسواق المحلية والخليجية لصالح عملائها وتحقيق أنعاب إدارة بمبلغ 1.5 مليون د ك وهو مماثل لنفس أتعاب العام الماضي، مما يبرز كفاءة الشركة في هذا النشاط رغم تقلبات أسواق الأسهم الحادة التي شهدها العام.

كما استمرت المجموعة في التوسع بنجاح أيضاً في نشاط تسويق وإدارة الاستثمارات العقارية لصالح عملائها والمتمثل في تسويق الفرص العقارية التطويرية قصيرة إلى متوسطة الأجل في قطاع الصناعات الخفيفة بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال الشراكة الاستراتيجية مع أحد أكبر المطورين المتخصصين في هذا المجال، حيث أتمت الشركة في شهر مارس 2020 بيع أول مشاريعها العقارية محققة ربح قدره نحو 400 ألف د ك يصافي ربح بلغ 40٪ خلال فترة تملك قدرها عامين ونصف فقط بالإضافة إلى تحقيق أتعاباً تحفيزية، كما انتهت في شهر مايو 2020 من تسويق ثاني وثالث مشاريعها العقارية المرخصة من هيئة أسواق المال والتي من المتوقع أن تحقق عوائد متميزة للمستثمرين متناسبة مع المخاطر المدروسة وأيضا أتعاب جيدة للشركة.

أما بالنسبة للاستثمار في الأنشطة التعليمية، فقد قامت الشركة الزميلة دار السلام للخدمات التعليمية، باستئناف نشاطها من خلال التعليم الالكتروني وتطبيق شروط وزارة التربية في الكويت بتخفيض الرسوم بنسبة 25 % في المدارس الخاصة مع تقليص المصاريف التشغيلية لاستيعاب انخفاض الإيرادات المؤقت، كما استكملت الشركة تنفيذ خطتها الاستراتيجية حيث اطلقت في شهر أبريل 2020 مدرسة جديدة بالنظام الهندي المتميز لتصبح أول مدرسة تحت رعاية منظمة دلهي العالمية المرموقة خارج الهند ليرتفع بذلك عدد المدارس التي تنضوي تحت مظلتها الى ثلاث مدارس وتعمل على إضافة مدرسة رابعة ثنائية اللغة في عام 2021.

النظرة إلى المستقبل وإعادة تموضع الشركة

وأفاد يوسف إبراهيم الغانم نائب الرئيس التنفيذي للشركة، بأن النظرة إلى المستقبل وخاصة بعد الاندماج تنطلق من ثلاث محاور رئيسية، الأول هو السعي لتعزيز مكانة الشركة ككيان استثماري واستشاري متميز يعتمد بصورة أساسية على استغلال مهاراته وخبراته المتراكمة في تنمية الإيرادات وخاصة أتعاب الإدارة والأتعاب الاستشارية عن إدارة أصول العملاء في ثلاث قطاعات رئيسية وهي إدارة الاستثمارات المدرجة «في الأسواق المحلية والخليجية» وإدارة استثمارات الملكية الخاصة «في القطاعات التشغيلية المحلية والخليجية» وإدارة استثمارات العقار الدولي «في الولايات المتحدة الأمريكية».

ويتمثل المحور الثاني في استمرار التركيز على تنمية الاستثمارات الاستراتيجية للشركة مثل مجموعة غيتهاوس المالية وشركاتها التابعة، بنك غيتهاوس كذراع متخصص في تمويل العقارات السكنية بالمملكة المتحدة والذي عزز موقعه كبنك متحدي في السوق البريطاني Challenger Bank وعاد البنك لتحقيق الأرباح حيث حقق ربحاً قدره 2.1 مليون جنيه إسترليني ونموا متميزاً في صافي إيرادات التمويل العقاري قدره 57 % وأيضاً في حجم المحفظة التمويلية والتي بلغت 672 مليون جنيه إسترليني كما في 31/12/2020 بنمو قدره 27 % عن العام السابق.

أما المحور الثالث فيتعلق بتعزيز المركز المالي للشركة بما يحقق مصالح المساهمين والتمهيد للانطلاق نحو المستقبل على أسس متينة وثابتة بإذن الله، حيث وافقت الجمعية العامة للمساهمين على هيكلة حقوق الملكية وتخفيض رأس مال الشركة من 55،500،000 دينار كويتي إلى 45،000،000 دينار كويتي مقابل إطفاء رصيد الخسائر المتراكمة بالكامل، الأمر الذي سوف يساهم في تعزيز القيمة الدفترية لسهم الشركة الجديد بعد التخفيض ويمهد الطريق للمستقبل وبناء رصيد من الأرباح المحتجزة القابلة للتوزيع مستقبلاً بمشيئة الله.

انتخاب مجلس إدارة للشركة

وتماشيا مع نظرة الشركة المستقبلية ونظرا لانتهاء الدورة الحالية لمجلس إدارة الشركة، فقد تم انتخاب السادة التالية أسمائهم لعضوية مجلس الإدارة في دورته الجديدة:

- إبراهيم يوسف الغانم «ممثلاً عن شركة عالم المسيلة للتجارة العامة»
- ألطاف عبد الله الغانم «ممثلاً عن شركة أولاد عبدالله يوسف أحمد الغانم للتجارة العامة»
- عبداللطيف محمد الشايع
- عائشة فيصل المضف
- مساعد عدنان العجيل

كما تم انتخاب السادة التالية أسمائهم كأعضاء احتياط:

- فهد فيصل بودي
- عبد الرحمن نواف العثمان «ممثلاً عن شركة سجام فنشرز للتجارة العامة»

العودة إلى الربحية اعتباراً من عام 2021

بحمد الله، فقد حققت الشركة صافي ربح قدره 3.0 مليون د ك عن الربع الأول لعام 2021 بسبب ارتفاع إيرادات أتعاب الإدارة والاستشارات الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة حقوق المساهمين لتبلغ 45.1 مليون د ك كما في 31 مارس 2021 وبقيمة دفترية قدرها 81 فلس للسهم مقارنة بقيمة 76 فلس للسهم كما في 31 ديسمبر 2020. وتأمل الشركة في الاستمرار في تعزيز أرباحها الناتجة عن أنشطة إدارة الأصول وفقا للنهج الجديد للشركة بمشيئة الله.

4 جوائز تضاف لسجله الحافل بالانجازات

«إيميا فاينانس»: «بيتك» الأفضل في الكويت وأفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط

بنك بيت التمويل

في إضافة جديدة لقائمة الجوائز المرموقة التي حصدها، فاز بيت التمويل الكويتي «بيتك» بـ 4 جوائز من مجلة «إيميا فاينانس» في النسخة الثالثة عشر من جوائز القطاع المصرفي في الشرق الأوسط لعام 2020. واستحق «بيتك» لقب «أفضل بنك في الكويت»، و«أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط»، و«أفضل بنك إسلامي في الكويت»، إضافة إلى فوز «بيتك– البحرين» بجائزة أفضل إسلامي في البحرين.

وتعد جوائز «إيميا فاينانس» من أهم الجوائز في القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط، والتي تهدف إلى تكريم المؤسسات المصرفية بناء على أدائها المالي، ومعايير جودة خدماتها، والتميز في القطاع المصرفي. كما تستند جوائز المجلة المالية المرموقة إلى معايير أساسية في عملية اختيارها لأفضل البنوك، تتضمن الحصة السوقية للبنك، ونمو منتجاته في السوق، وربحيته، والابتكار في المنتجات والخدمات، إضافة إلى جودة استراتيجية أعماله.

وتبرهن الجوائز كفاءة أداء البنك وتفوقه في تقديم الخدمات المبتكرة ذات الجودة العالية من خلال بنيته التحتية الرقمية المتطورة رغم البيئة التشغيلية التي كانت مليئة بالتحديات في 2020. وتزامناً مع كوفيد19–، تعكس هذه الجوائز أيضاً أهمية استراتيجية التحول الرقمي لـ «بيتك» التي أكدت على إدارته الحصيفة ونهجه الاستباقي في تبني التكنولوجيا والابتكار وتركيزه على تعزيز تجربة العملاء من خلال تقديم أفضل الحلول المصرفية المتطورة.

وبفضل التطوير المستمر في الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك لعملائه وحرصه على مواكبة التطورات والابتكارات في قطاع الصيرفة عالمياً والارتقاء بالصناعة في الكويت، شهدت الخدمات الإلكترونية لـ «بيتك»، خلال الفترة الأخيرة، طفرة كبيرة من خلال طرح مجموعة من الحلول المصرفية الرقمية المبتكرة.

وتتضمن هذه الحلول على سبيل المثال لا الحصر، خدمة فتح حساب مصرفي أونلاين للمواطنين والمقيمين، وخدمة التوقيع الرقمي لمعاملات التمويل الشخصي، الذي يتضمن معالجة جميع الأعمال الورقية للمعاملات التمويلية إلكترونياً، ونظام النماذج الإلكترونية الذي يحول النماذج المصرفية التقليدية إلى إلكترونية آمنة يتم التحقق من صحتها بشكل آلي، بالإضافة إلى أنه أول بنك في الكويت يطلق خدمة الإصدار الفوري لبطاقة الصرف الآلي من غير تقديم طلب مسبق، عبر أكثر من 100 جهاز ATM.

واضافة إلى سمعته المتميزة في تقديم حلول مصرفية مبتكرة، يوظف «بيتك» كل إمكاناته وخبراته المصرفية العالية لتوفير أفضل الخدمات المصرفية استكمالاً لدوره الرائد في دعم الاقتصاد وتعزيز الدور الحيوي للقطاع المصرفي في الكويت من جهة، وتحسين تجربة العملاء وجعل حياتهم أكثر سهولة دون زيارة الفرع بوسائل سريعة وآمنة تحقق تطلعاتهم وتثري نمط حياتهم من جهة أخرى.»

وفي إطار دوره التنموي، يركز «بيتك» على دعم الشمول المالي الذي يعتبر عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ابتكار مجموعة شاملة من الخدمات والمنتجات الملائمة لكافة فئات العملاء وفق أسهل الإجراءات المبتكرة لدعمهم وتمكينهم من إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن.

تجدر الإشارة إلى أن «بيتك» حقق قفزات كبيرة ومستحقة في الخدمات المصرفية الرقمية، بفضل الجهود التي يواصل بذلها في مواكبة آخر المستجدات في التكنولوجيا المالية FinTech، والرقمنة عبر توظيف الذكاء الاصطناعي، ليعيش «بيتك» مستقبل الصيرفة الإلكترونية ويحافظ على موقعه السباق والرائد في تبني الحلول الرقمية والانفراد بطرح خدمات متطورة تلبي طموحات العملاء.يذكر ان المجلة المالية البريطانية «إيميا فاينانس» تغطي الأسواق المالية الديناميكية في أوروبا، والشرق الأوسط، وإفريقيا من خلال تحليلات متخصصة على يد فريق من الخبراء.